

الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الأسباب والحلول

البروفيسور عبد الوهاب بن خليف
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03

المخلص

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمثل عبئا سياسيا واجتماعيا وتهديدا لأمن دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وقد تزايدت أخطار الهجرة غير الشرعية في هذه المنطقة الحساسة، خاصة منذ عام 2011 مع بداية الأزمات وبؤر التوتر في المنطقة العربية على غرار سوريا، اليمن، ليبيا، تونس، مصر. وقد وصلت إلى مستويات قياسية لم يعرفها المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. إن الخسائر البشرية الكبيرة بسبب الهجرة غير الشرعية، تستدعي إيجاد حلول وبدائل سياسية، أمنية، اجتماعية واقتصادية مشتركة بين دول ضفتي منطقة البحر المتوسط للحد من هذه الظاهرة الخطيرة، خاصة وأن سياسات دول الضفة الشمالية التي ركزت على الحلول الأمنية فقط، قد أثبتت فشلها في الميدان. إن الوصول إلى مستويات متقدمة في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، تبدأ من التعاون والشراكة سياسيا، أمنيا، اجتماعيا واقتصاديا بين ضفتي منطقة البحر المتوسط، وتفادي الوقوع في الأخطاء السابقة في التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الهجرة غير الشرعية، البحر المتوسط، الضفة الشمالية، الضفة الجنوبية، السياسات، الإستراتيجيات، التعاون، الشراكة.

المقدمة

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية وقديمة قدم الإنسان. كما أنها تطوّرت مع الظروف العامة التي رافقت حياة الإنسان. فقد يلجأ الأفراد الذين تعيش بلدانهم حروبا أو ظروف اقتصادية مزرية إلى البحث عن أماكن أكثر أمنا واستقرارا ورفاهيا.

وقد شهدت العلاقات الدولية موجة كبيرة في حركة المهاجرين بسبب الاحتلال الذي تعرّضت له دول الجنوب من استغلال وهيمنة على خيارات هذه الدول، الأمر الذي

الإطار النظري لدراسة الهجرة غير الشرعية

تظل نظرية التبعية من أهم النظريات التي يمكن أن نسقطها على دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. وقد تم توظيف هذه النظرية من قبل "أ.بورتس" (A.PORTES) عام 1981 و"س.ساسن" (S.SASSEN) عام 1988، وذلك من أجل تفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية وارتباطها بالتغيرات والتطورات التي عرفها النظام الرأسمالي العالمي.

كان لنظرية التبعية، التي ظهرت في الخمسينيات من القرن الماضي، تأثير كبير في الستينيات والسبعينيات، حيث اعتبرت أن الدول الغنية في حاجة للدول الفقيرة من أجل استمرار نموها.

ومن أهم رواد نظرية التبعية، "أندري غوندر فرانك" (André GUNDER FRANK)، "سرجيو باغو" (Sergio BAGU)، "سمير أمين" (Samir AMINE)، "فرناندو هنريك كاردوزو" (Fernando Henrique CARDOSO)، "سلسو فورتادو" (Celso FURTADO)، "راول بريش" (Raul PREBISH).

وتعتبر هذه النظرية الدول الفقيرة مندمجة في الاقتصاد العالمي، إلا أنها هيكلية في حالة تبعية مستمرة. فحسب "أندري غوندر فرانك" (André GUNDER FRANK)، فإن تبعية دول الجنوب تُفسر تاريخيا بالاستعمار وبالتبادل التجاري اللامتكافئ.⁽²⁾

الواضح اليوم أنه من الناحية الاقتصادية، فإن دول الجنوب أو دول المحيط كما يسميها منظرو نظرية التبعية، هي مرتبطة وتابعة لاقتصاديات دول الشمال أو دول المركز. ويعد الكاتب "سمير أمين" من أهم من كتب في هذا الإطار. فقد ركز على أن اقتصاديات دول المحيط مرتبطة بشكل عضوي مع اقتصاديات دول المركز، وهو ما ينطبق على علاقة التبعية الاقتصادية بين اقتصاديات دول شمال البحر المتوسط وجنوبه.

واقع الهجرة غير الشرعية

أضحت الهجرة غير الشرعية تشكل عبئا أمنيا، اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا وحتى حضاريا بالنسبة لدول صفتي البحر المتوسط، خاصة بعد تزايد ظاهرة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة بكافة أشكالها، بحيث أصبحت تمثل هاجسا كبيرا بالنسبة لدول مثل: تركيا، ألمانيا، وكذلك بالنسبة لدول عربية على غرار الجزائر، التي تحوّلت إلى منطقة عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الإفريقي ومن دول

المشرق العربي عبر الحدود الجزائرية - الليبية وعبر الحدود الجزائرية مع مالي والنيجر. لذلك، فإن الهجرة غير الشرعية قد تحوّلت إلى مصدر خطر وتحدي أمني مشترك بالنسبة لدول شمال البحر المتوسط وجنوبه على حد سواء.

من هذا المنطلق، تأتي أهمية دراسة موضوع الهجرة غير الشرعية وأسبابها وتحدياتها المختلفة، بالإضافة إلى الحلول المقترحة لمحاولة التغلب على هذه الظاهرة التي أصبحت تؤرق صناعات القرار في أوروبا وفي إفريقيا وفي كل دول العالم.

أصبحت الهجرة غير الشرعية منذ عام 2011 تحديا تسترعي اهتمام وسائل الإعلام ومراكز البحث في العالم، لأنها تحوّلت إلى أزمة عالمية بعد تأزم الأوضاع في الكثير من المناطق، خاصة المنطقة العربية على غرار ليبيا، سوريا، اليمن، العراق، تونس، مصر، السودان...، حيث وصلت إلى مستوى قياسي في عدد المهاجرين غير الشرعيين طالبي اللجوء السياسي من جهة، وفي عدد الذين يلقون حتفهم في البحر الأبيض المتوسط.

أشارت إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة بأن عدد الذين وصلوا إلى الضفة الشمالية من البحر المتوسط من المهاجرين غير الشرعيين انطلاقا من الشرق الأوسط وإفريقيا إلى غاية ديسمبر 2015 قد تجاوز 970 ألف شخص.⁽³⁾

كما أضافت المنظمة الدولية للهجرة أنها سجلت منذ بداية عام 2014 إلى نهايته وفاة 4077 مهاجرا غير شرعي عبر العالم، 3072 قضاوا في عرض البحر الأبيض المتوسط. كما أن حوالي 40000 مهاجر غير شرعي في العالم لقوا حتفهم منذ عام 2000 أثناء محاولتهم العبور إلى أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو أستراليا، بينهم 22000 قضاوا في عرض البحر الأبيض المتوسط.⁽⁴⁾

أسباب الهجرة غير الشرعية

تتعدد أسباب الهجرة غير الشرعية وتختلف من دولة لأخرى، لكن تبقى الأسباب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية والدينية هي من أهم الأسباب التي تتحكم في ارتفاع وتزايد أعداد الهجرة غير الشرعية خاصة مع تدهور الأوضاع العامة في العديد من الدول العربية منذ عام 2011.

الأسباب السياسية

تعد حالات عدم الاستقرار السياسي في دول الجنوب بسبب الحروب والنزاعات الدولية من أبرز الأسباب التي تدفع المواطنين في هذه البلدان للبحث عن مناطق أكثر أمناً واستقراراً.

وقد ارتبطت مستويات الهجرة غير الشرعية سواء في الزيادة أو في النقصان بمدى استقرار الأوضاع أو تأزمها. فإذا كانت حالات الاستقرار والأمن هي السائدة في العالم، يتم تسجيل انخفاض وتيرة الهجرة غير الشرعية وتناقصها إلى مستويات منخفضة، والعكس صحيح، فكلما زادت حدة الصراعات والأزمات والحروب، كلما أدى ذلك إلى زيادة في مستوى الهجرة غير الشرعية. وهو ما ينطبق اليوم على ما تعرفه المنطقة العربية من بؤر توتر وأزمات وحروب، حيث انعكس ذلك على ازدياد وتيرة الهجرة غير الشرعية ووصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

الأسباب الاقتصادية

ترتبط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بأسباب اقتصادية خاصة ما تعلّق منها بالفارق في المستوى الاقتصادي. فالتطور الاقتصادي الذي تعيشه دول الضفة الشمالية قد يكون سبباً مباشراً في جعل مواطني الضفة الجنوبية يتوجهون إلى دول الشمال من أجل العيش الرغيد والرفاه الاقتصادي المرتفع. ويعتقد الكثير من الكتاب ومن بينهم "تابينو" (G.P.TAPINOS) أن الهجرة هي رد فعل تجاه التخلف الاقتصادي.⁽⁵⁾

الأسباب الاجتماعية

تعتبر الأسباب الاجتماعية عاملاً مساعداً على جعل الأفراد يتركون بلدانهم الأصلية والتوجه إلى بلدان أوروبا، وذلك بسبب الإحباط، اليأس وفقدان الأمل من جراء ارتفاع مستوى المعيشة وانعدام فرص العمل، بالإضافة إلى تراجع الرعاية الصحية والتعليم خاصة في البلدان التي تعرف بؤر توتر وحروب. وهي عوامل كلها تجعل من هؤلاء الأفراد، ليكونوا أكثر تصميمًا على بلوغ بلدان الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط لاعتقادهم أنهم سيكونون في أفضل الأحوال من الناحية الاجتماعية.

هناك تقديرات بأن العامل الاجتماعي سيكون له تأثير كبير في السنوات القادمة، خاصة مع تزايد عدد السكان في الضفة الجنوبية، بحيث تشير تقديرات منظمة الأمم

المتحدة أن دول جنوب وشرق المتوسط التي كانت في عام 1997 في حدود 300 مليون نسمة، ستصل إلى 500 مليون نسمة في عام 2025.⁽⁶⁾

الجزائر ومواجهة الهجرة غير الشرعية

تظل منطقة المغرب العربي من أهم مناطق العبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من مناطق الشرق الأوسط وإفريقيا، باعتبار أنها محاذية للبحر الأبيض المتوسط من الجهة الجنوبية وكذلك قربها من دول الضفة الشمالية، وبالتالي فإن المغامرة قد تكون أسهل وأقل خطورة بالنسبة للشباب الراغب في الوصول إلى الضفة الشمالية مقارنة بمناطق قد تكون أكثر خطورة خاصة وأن بعض دول منطقة المغرب العربي مثل ليبيا، تعرف فوضى سياسية وأمنية وظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، وذلك منذ سقوط نظام "معمر القذافي" عام 2011 وتحولها إلى دولة فاشلة عاجزة عن مواجهة التحديات السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية.

قامت الجزائر بتعزيز دوريات المراقبة الأمنية خاصة بعد الإجراء القانوني الذي اتخذته من خلال نص التعديل الجديد للقانون الجنائي الجزائري في 2008/08/31 المتضمن المعاقبة بالسجن كل من تورط في محاولة الهجرة غير الشرعية، الأمر الذي ساهم في تراجع ملحوظ لأعداد المهاجرين غير الشرعيين. واستنادا إلى إحصائيات قيادة حرس السواحل التابعة للقوات البحرية الجزائرية فإن قواتها نجحت في إحباط محاولات هجرة غير شرعية لـ 1500 شخص حاول الإبحار بطريقة غير شرعية عبر السواحل الجزائرية المختلفة، وذلك من جانفي إلى ديسمبر 2015.⁽⁷⁾

وبالرغم من ذلك، فإن الجزائر قد أكدت في العديد من المناسبات أن هذه الإجراءات لن تحل مشكلة المهاجرين غير الشرعيين من جذورها، خاصة وأن أعداد المهاجرين الذين يهرون عبر الأراضي الجزائرية هم أفارقة من دول الساحل الإفريقي، لاسيما وأن الحل الحقيقي يكمن في بلورة إستراتيجية إقليمية شاملة تشمل دول مغربية وإفريقية وأوروبية تأخذ بالحسبان كافة الأسباب المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية من خلال عدم التركيز فقط على الحلول الأمنية البحتة وتجاهل باقي الحلول المرتبطة بالظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإنسانية.

عموما، يمكن القول أن الجزائر تعاملت مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية بطريقة صارمة على جميع المستويات:

أ-المستوى الوطني: اتخذت الجزائر إجراءات فاعلة لمواجهة خطر الهجرة غير الشرعية من خلال وضع تدابير ردعية وأخرى توعوية.

التدابير الردعية: فقد تم تجريم الهجرة غير الشرعية منذ 2008/09/04، وذلك طبقا لقانون العقوبات. فالمهاجر غير الشرعي أصبح يعاقب بالسجن لمدة قد تصل إلى ستة أشهر، ونفس الشيء بالنسبة للذين يثبت تورطهم في الاتجار بالهجرة غير الشرعية وبالبشر.

التدبير التوعوية: تم إصدار فتوى دينية تحرم الهجرة غير الشرعية.

ب-المستوى الإقليمي: هناك تعاون كبير بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي خاصة فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، وذلك من خلال التعاون والتنسيق بين الشرطة الجزائرية ونظيراتها في هذه الدول.

كما سعت الجزائر إلى إعادة النظر في القوانين المرتبطة بدخول الأجانب إلى الجزائر، التي تعتبر مركز عبور بالنسبة للعديد من المهاجرين من دول إفريقية وعربية.

في هذا الإطار، تم التوقيع على اتفاقية ثنائية مع فرنسا في 2008/04/23، تنص على التنسيق المستمر بخصوص مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة خاصة تجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية. كما تم التوقيع على اتفاقية ثنائية مع إسبانيا في نفس السنة، أي عام 2008 في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

المستوى الدولي: يركز على التدابير التي تم اتخاذها في إطار حوار 5+5 حول الهجرة غير الشرعية، ويعد اجتماع وزراء عشر دول من ضفتي المتوسط في 2010/12/13 بطرابلس (ليبيا) بخصوص مواجهة الهجرة غير الشرعية من أهم الاجتماعات التي تمت في هذا المجال.

وعليه، فإن التعاون الدولي هو أحد أهم مجالات التواصل والتنسيق وتبادل المعلومات من أجل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

دول الشمال ومواجهة الهجرة غير الشرعية

عندما نتحدث عن واقع الهجرة غير الشرعية في أوروبا، فإن ذلك يعني أن هذه الدول خاصة دول مثل ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إسبانيا، البرتغال، اليونان، إيطاليا...

أصبحت قبله مفضلة بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين من أوروبا الشرقية خاصة بولونيا، دول البلطيق، رومانيا، سلوفاكيا، التشيك... الساحل الإفريقي مثل مالي، النيجر، تشاد، كوت ديفوار، السنغال... المغرب العربي على غرار الجزائر، المغرب، تونس والمشرق العربي كمصر، فلسطين، سوريا، العراق ومن آسيا كالصين، الهند، باكستان... هذه الهجرة بمختلف أنواعها مرتبطة بعوامل تاريخية، جغرافية، سياسية، ثقافية وإنسانية. وقد بدأت هذه الهجرة غير الشرعية منذ استقلال الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين من مختلف المناطق المذكورة.⁽⁸⁾ وقد ازدادت أعداد الهجرة غير الشرعية خاصة منذ اندلاع الأزمات عام 2011 في مناطق المغرب والمشرق العربيين والساحل الإفريقي ووصلت إلى مستويات قياسية لم تعرفها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

من منطلق المقاربة الأوروبية تجاه تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فإن هذه الأخيرة تشكل تحدياً أمنياً، اقتصادياً، اجتماعياً وحتى حضارياً بالنسبة لدول الضفة الشمالية من البحر المتوسط خاصة دول الاتحاد الأوروبي، باعتبار أن دوله هي الأكثر استقبالا للأعداد الهائلة للمهاجرين غير الشرعيين وفي مقدمتهم ألمانيا، فرنسا، اليونان، إيطاليا...

وقد اقتضت مواجهة أعداد الهجرة غير الشرعية من قبل دول الاتحاد الأوروبي على وقف هذه الأعداد والحيولة دون وصولها إلى شواطئ الضفة الجنوبية بطرق أمنية بحتة، باستثناء الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول على غرار ألمانيا التي سمحت بدخول أعدادا هائلة قد تصل إلى مليون لاجئ خلال السنوات القليلة القادمة أي مع نهاية عام 2018، لكن بالرغم من ذلك فإن تعاطي الدول الشمالية مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية واللاجئين، تبقى آنية وارتجالية وتفتقد لروح المسؤولية، لأنها لا تأخذ في الحسبان الظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة الخطيرة.

وفي إطار التعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، فإن مختلف اتفاقات الشراكة الموقعة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب، قد تعرضت إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال إقامة تعاون خاص من أجل الحد من هذه الظاهرة. فالدول الشركاء من الدول المتوسطية يلتزمون من خلال اتفاقيات أو ترتيبات ثنائية بتبني الوسائل الكفيلة بإعادة إدماج رعاياها الذين هم في وضعية غير شرعية.⁽⁹⁾

هنا، يمكن القول أن اتفاقيات الشراكة حققت مكاسب بالنسبة للطرف الأوروبي، لكنه، بالمقابل حمل دول الجنوب مسؤولية مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك

من خلال عقد اجتماعات دورية بين الأطراف المعنية لاتخاذ إجراءات كفيلة بتحسين التعاون بين أجهزة الأمن والقضاء والجمارك والإدارة.

إن أزمة الهجرة غير الشرعية في أوروبا ساهمت في تصاعد خطاب اليمين واليمين المتطرف وأدت إلى انقسام الأوروبيين بين مؤيد لاستقبال اللاجئين ورافض لهم، وهو ما أدى بقيادة الدول الأوروبية الأكثر تأثراً بهذه الظاهرة إلى اتخاذ إجراءات صارمة وفي مقدمتها غلق الحدود.⁽¹⁰⁾

تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على عدة مستويات:

المستوى الوطني: عملت دول الاتحاد الأوروبي في إطارها الجغرافي الوطني على مراقبة الحدود وتشديد الرقابة على الأفراد الذين يدخلون إلى هذه الدول، وذلك للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة منذ التدهور الأمني الذي عرفته الكثير من دول الجنوب، بالإضافة إلى الإجراءات الإضافية التي اتخذتها هذه الدول بعد التفجيرات الإرهابية التي شهدتها فرنسا وبلجيكا.

المستوى الإقليمي: سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى التحرك على المستوى الإقليمي من خلال التنسيق والتعاون المشترك لمراقبة الحدود المشتركة، وكذلك تحديد الحصص المخصصة لاستقبال اللاجئين من دول الجنوب خاصة من سوريا وليبيا وغيرها.

المستوى الدولي: يأتي التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة بكافة أشكالها ليس فقط مع دول الشمال، لكن كذلك مع دول الجنوب، وذلك من خلال تبني إستراتيجية دولية لمواجهة تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

لكن الواقع يبرز أن ظاهرة الهجرة غير شرعية تبقى تشكل التحدي الأمني الأبرز، لأن المقاربة الأمنية الأوروبية على مستوى الاتحاد الأوروبي أصبحت أكثر تركيزاً للسياسات والإستراتيجيات الأوروبية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وما تبعه من تشديد للخطاب السياسي الأمريكي-الأوروبي واعتبار أن الإرهاب الدولي يمثل تهديداً كبيراً بالنسبة للغرب عموماً.

في هذا الإطار، جاءت قمة الاتحاد الأوروبي في إشبيلية (إسبانيا) أواخر شهر جوان 2002، أي أشهر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تم خلالها الاتفاق على اتخاذ إجراءات

ردعية ضد أي دولة من الدول التي يثبت أنها لم تتعاون للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية وتقنية إلى الدول التي تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية لمساعدتها على الحد من هذه الهجرة.⁽¹¹⁾

إذا تم تقييم الحلول التي اعتمدتها دول الضفة الشمالية من البحر المتوسط من أجل معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية، فإنها تبقى محدودة لأنها تركز فقط على الحلول الأمنية دون أخذ بعين الاعتبار باقي الحلول. فمنذ عام 2001 سعت دول الإتحاد الأوروبي إلى بلورة إستراتيجية أوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية من خلال تشكيل فرق التدخل السريع مع تشجيع الهجرة المنتقاة.

لم تنجح هذه المبادرة وغيرها من المبادرات التي كانت في إطار اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية منذ تسعينيات القرن الماضي وإلى غاية اليوم، لأنها اعتمدت على الحلول الأمنية وأهملت الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإنسانية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال بلورة إستراتيجية شاملة ومشاركة بين دول ضفتي البحر المتوسط.

الحلول المقترحة لمواجهة الهجرة غير الشرعية

تبدأ الحلول الواقعية لمعضلة الهجرة غير الشرعية من إيجاد الحلول المختلفة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الدينية والإنسانية على مستوى الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية التي تعاني من أزمات اقتصادية وحالات عدم استقرار. كما أن الاهتمام بمشاكل الشباب في المنطقة العربية سيؤدي حتما إلى التقليل من حدة الهجرة غير الشرعية وتشجيع المواطنين على الاستقرار في بلدانهم الأصلية.

ومن جملة الإجراءات العملية والفعالة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وحركة اللاجئين⁽¹²⁾:

- جعل المواطنين يشعرون بالأمن والأمان في أوطانهم، وذلك من خلال المساهمة في حل الأزمات التي تعرفها الكثير من دول جنوب البحر المتوسط على غرار الأزمات السورية، العراقية، اليمنية، الليبية...
- المساهمة في تحقيق احتياجات المجتمع المختلفة، بما يتماشى وقدراته وإمكاناته؛

- العمل على تحقيق أمن واستقرار المجتمعات العربية في إطار المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة؛
- الاستثمار في الإنسان من خلال تنمية الموارد البشرية في الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين؛
- العمل على إعادة الاعتبار للخدمة الاجتماعية الفعّالة؛
- المساهمة في تكريس روح الانتماء الوطني بأبعاده المختلفة؛
- العمل على المحافظة على كيان الدولة وأمنها واستقلالها؛
- التعاون والتنسيق على مختلف المستويات الثنائية والإقليمية والدولية في إطار إستراتيجية مشتركة متوازنة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل الدول من أجل التحكم في هذه الظاهرة الخطيرة.

الخاتمة

تحوّلت الهجرة غير الشرعية إلى ظاهرة عالمية تجلب اهتمام كل دول العالم لأنها أصبحت تستنزف الطاقات المختلفة للمجتمعات. وقد وصلت خلال السنوات القليلة الماضية لاسيما منذ بداية أحداث ما يعرف بالربيع العربي عام 2011 إلى أعداد قياسية لم تشهدها منذ منتصف الأربعينيات من القرن الماضي خاصة في الفضاء المتوسطي.

القلق الدولي المشترك خاصة في منطقة ما بين ضفتي البحر المتوسط، استدعى التعاون والتنسيق بين الدول الأكثر تضررا من هذه الظاهرة في إطار مشاريع الشراكة المختلفة بين دول شمال وجنوب المتوسط، لكن ظل هذا التعاون منحصر في شقه الأمني، بعيدا عن المجالات الأخرى السياسية، الاقتصادية والحضارية.

من هنا تبرز أهمية بلورة إستراتيجية أورو-متوسطية شاملة وموافقة كافة الدول المعنية تأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة الدول سواء المصدرة أو المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين.

الهوامش

1. الهجرة غير الشرعية: تعني كذلك الهجرة السرية أو الهجرة غير القانونية أو الهجرة غير النظامية...
2. ar.wikipedia.org (24 /01/ 2017)
3. Le journal Réflexion du 24 /11/ 2016.
4. إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة لعام 2015.
5. G.P.TAPINOS, l'économie des migrations internationales. Paris : Fondation des sciences politiques, Harmand Collin, 1974, P.1415-
6. Bichara EL-KHADER, l'Europe et la Méditerranée, géopolitique de la proximité. Paris : Edition l'Harmattan, 1998, P.66.
7. Le journal Réflexion du 24 /11/ 2016.
8. Jean-Paul GOUREVITCH, Les migrations en Europe. Paris : Acropole, 2007, PP.117- 162.
9. www.delegy.ec.europa.eu/ar/docs/Barcelona-arbic1doc (26/ 03/ 2008)
- نص اتفاقية برشلونة المصادق عليه في المؤتمر المتوسطي في 1995/11/27.
10. Miguel URBAN, Crépuscule de l' «extrême centre», Le Monde diplomatique, Novembre 2016.
11. عمر الدهيمي، «دراسة في التجارب العربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية»، مداخلة مقدمة في ندوة الهجرة غير الشرعية بالرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010/02/10-08.
12. عبد الوهاب بن خليف، دور المؤسسات التربوية في معالجة الهجرة غير الشرعية، في: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر وإستراتيجية المواجهة. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع وعمان: دار الروافد الثقافية-ناشرون، 2014، ص 190.

قائمة المراجع

باللغة العربية

1. إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة لعام 2015.
2. عمر الدهيمي، «دراسة في التجارب العربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية»، مداخلة مقدمة في ندوة الهجرة غير الشرعية بالرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010/02/10-08.

3. عبدالوهاب بن خليف، دور المؤسسات التربوية في معالجة الهجرة غير الشرعية، في: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر وإستراتيجية المواجهة. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع وعمان: دار الروافد الثقافية-ناشرون، 2014، ص190.

باللغة الأجنبية

1. Le journal Réflexion du 24 /11/ 2016.
2. G.P.TAPINOS, l'économie des migrations internationales .Paris : Fondation des sciences politiques, Harmand Collin, 1974, P.14- 15
3. Bichara EL-KHADER, l'Europe et la Méditerranée, géopolitique de la proximité. Paris : Edition l'Harmattan, 1998, P.66.
4. Le journal Réflexion du 24/ 11/ 2016.
5. Jean-Paul GOUREVITCH, Les migrations en Europe. Paris : Acropole, 2007, PP.117- 162.
6. Miguel URBAN, Crépuscule de l' «extrême centre», Le Monde diplomatique, Novembre 2016.

المراجع الإلكترونية

1. www.delegy.ec.europa.eu/ar/docs/Barcelona-arbic1doc (26/ 03 /2008)
- نص اتفاقية برشلونة المصادق عليه في المؤتمر المتوسطي في 1995/11/27
2. ar.wikipedia.org(24/ 01 /2017)